معارض خلال معارك في حلب

فابيوس

افراد من الجيش النظامي في حمص

فرنسا اعتبرتها مهددة لـ «جنيف 2» وتفكر في تسليح المعارضة.. وروسيا تحذر من عواقب التدخل العسكري

سوريا: مكاسب النظام الميدانية.. تغير قواعد اللعبة

■ فابيوس: إذا لم تتم استعادة التوازن على الأراضي لن يكون هناك مؤتمر للسلام ولا تسليح للجيش الحر قبل أغسطس

■ طهران: تلقينا دعوة شفهية للمشاركة في المؤتمر

حاجز للمعارضة على مشارف حلب

■ بوتين: التدخل الخارجي سيخلق بؤرة إرهاب جديدة في المنطقة والأسد تأخر في الاستجابة لمطالب التغيير

■ معارضون يقتلون 60 شيعياً في بلدة حطلة قرب دير الزور

عواصم - «وكالات»: قالت فرنسا امس إن من المرجح أن تقاطع المعارضة السورية محادثات السلام المقترحة مع حكومة الرئيس بشار الاسد ما لم توقف قواته تقدمها نحو حلب معقل مقاتلي المعارضة.

وتحتشد قوات الاسد حول حلب استعدادا لشن هجوم لاستعادة المدينة والاستفادة من المكاسب الميدانية التي أمالت الكفة في الصراع في سوريا لصالح الاسد وحليفه حزب الله.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس لقناة فرانس 2 التلفزيونية «يجب ان نمنع هذا لانه اذا لم تتم استعادة التوازن في الوضع على الأرض فإنه لن يكون هناك مؤتمر في جنيف. لن توافق المعارضة على الحضور.»

وتحاول الولايات المتحدة وروسيا عقد مؤتمر تحضره حكومة الأسد ومعارضوه في جنيف في يوليو تموز لكن لاتزال هناك خلافات بشأن عدة قضايا يجب تسويتها حتى يتسنى بدء المحادثات.

وفرنسا من بين عدة دول غربية منها الولايات المتحدة وبريطانيا تقول إن الاسد فقد شرعيته كحاكم لسوريا لكنها تحجم عن تسليح مقاتلي المعارضة خشية أن يتولى اسلاميون متشددون الحكم.

وقال فابيوس «بالنسبة لجنود المقاومة يجب أن تكون لديهم أسلحة لأن الأسد لديه طائرات واسلحة قوية واستخدم أسلحة كيماوية. يجب الا نسلحهم من أجل التسليح فقط ولكن يجب أن تكون هناك إعادة للتوازن».

وأضاف أن باريس ستحترم اتفاقا داخل الاتحاد الأوروبي بعدم تسليح مقاتلي المعارضة قبل الاول من اغسطس وذكر انه تحدث إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري امس الاول بشأن هذه المسألة.

وأضاف «لا أحد يتحدث عن إرسال جنود على الارض ولكن يجب أن يتمكن مقاتلو المقاومة من الدفاع عن انفسهم».

وتأتي هذه التصريحات غداة قول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه كان بوسع الرئيس السوري بشار الاسد تفادي نشوب حرب أهلية دامية من خلال تلبية مطالب التغيير بقدر أكبر من السرعة.

وفي تصريحات أدلى بها بوتين لشبكة آر.تي التلفزيونية الرسمية الروسية الناطقة بالانجليزية قال مجددا أن روسيا لا تدافع عن الاسد إلا انه ألقى باللوم على الغرب بسبب الاضطرابات العنيفة في منطقة الشرق الاوسط.

وتشير تصريحات بوتين الى عدم تغير موقف روسيا بشأن سوريا. وتقول موسكو انها لا تحاول دعم الأسد لكن تنحيه يجب الا يكون شرطا مسبقا لتسوية عبر التفاوض للصراع الذي قتل فيه أكثر من 80 الف شخص حتى الآن.

وقال بوتين «الدولة كانت مستعدة لتغيير جاد وكان يتعين ان تستشعر القيادة ذلك في حينه وتبدأ في إجراء التغيير. عندها ما كان سيجري ما جرى.»

وحذر بوتين، من أن التدخل في سوريا سيخلق بؤرة إرهاب جديدة في المنطقة.

وفي الوقت عينه، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن تسليح المعارضة السورية يعرقل جهود عقد مؤتمر «جنيف 2». ونبه بوتين، في تصريحات لقناة «روسيا اليوم» أوردتها وكالة ريا نوفوستي الرسمية، إلى خطورة الوقوع في سيناريو ليبيا: «نحن قلقون للغاية من أنه إذا تصرفنا على ذات النحو فيصبح الوضع مماثلا في سوريا.»

وحذر من خطورة أن يخلق التدخل الأجنبي في سوريا منبعا جديدا للإرهاب في المنطقة: «في غمرة الضبابية والإرهاب اللذان برزا ما بين أفغانستان وباكستان حيث لا يستطيع أي كان السيطرة على أي شيء وحيث لا توجد سوى قواعد الإرهاب.. ألا يكفينا هذا.»

وقال بوتين مشيرا الى العنف في العراق وليبيا وسوريا ودول أخرى «لماذا يحدث هذا؟ لأن أناسا بعينهم من الخارج يتصورون انه اذا شكلت المنطقة كلها بأسلوب واحد يحبذه البعض ويسميه آخرون ديمقراطية. فعندها سيعم السلام والنظام فالأمر ليس كذلك على الاطلاق.»

وفي تطور جديد على صعيد الجهود الدولية لحل الازمة سلميا نقل التلفزيون الإيراني الرسمي امس عن نائب لوزير الخارجية الايراني قوله إن بلاده تلقت الدعوة لمؤتمر السلام الدولي من المزمع عقده في جنيف.

وتريد الولايات المتحدة وروسيا من الرئيس السوري بشار الاسد ومعارضيه إرسال ممثلين للمحادثات المقترحة لكن هناك خلافات حول مشاركة ايران.

وقال حسين امير عبد اللهيان نائب وزير الخارجية لتلفزيون برس.تي.في «تلقينا دعوة شفهية للمشاركة في مؤتمر جنيف الثاني. ايران جزء مهم من حل الأزمة في سوريا.» ولم يذكر الجهة التي وجهت الدعوة لكنه قال إن ايران سترد بعد أن تتلقى دعوة مكتوبة.

ميدانيا قالت مصادر من المعارضة امس إن مقاتلين سنة قتلوا نحو 60 شيعيا في بلدة تسيطر عليها المعارضة حيث كان مؤيدون للرئيس بشار الاسد يحاولون تجنيد وتسليح عناصر لمواجهة الجماعات التي تسعى للإطاحة به.

واظهر تسجيل فيديو نشره مقاتلون من المعارضة على الانترنت عشرات المسلحين يرفعون رايات سوداء ويطلقون النار في شوارع بلدة صغيرة فيما تصاعد الدخان فوق عدة مبان.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض ومقره بريطانيا إن ستين شخصا على الأقل معظمهم من المسلحين الموالين لحكومة دمشق قتلوا في قرية حطلة يوم أمس الاول.

ويبدو أن الهجوم على حطلة جاء ردا على هجوم سابق نفذه عدد من سكان القرية ذات الغالبية السنية على موقع للمعارضة، حسب المرصد الذي أضاف أن البقية الباقية من سكان حطلة من الشيعة قد فروا منها. يذكر ان الصراع في سوريا الذي دخل عامه الثالث آخذ بالتحول إلى صراع طائفي، حيث يواجه المتمردون وأغلبهم من المسلمين السنة حكومة الرئيس بشار الأسد التي يهيمن عليها العلويون. وكانت الحكومة السورية قد استعانت الأسبوع الماضي بمقاتلي حزب الله اللبناني الشيعي لدحر المعارضين في بلدة القصير القريبة من الحدود اللبنانية.

وقال المرصد إن مسلحين شيعة موالين للحكومة هاجموا موقعا للمعارضة قرب حطلة، وهي قرية تقع إلى الشرق من مدينة دير الزور يوم الإثنين وقتلوا شخصين على الأقل.

وفي اليوم التالي، «هاجم المعارضون القرية وسيطروا عليها وقتلوا 60 من سكانها الشيعة غالبيتهم من المقاتلين».

وأضاف المرصد أن عشرة على الأقل من مسلحي المعارضة قتلوا في الهجوم الثاني، بينما فر من تبقى من الشيعة إلى قرية الجفرة المجاورة. ويقول المرصد، وهو أحد أبرز المنظمات التي توثق للاحداث الجارية في سوريا، إن التقارير التي يصدرها غير متحازة إلى جهة بعينها رغم أن المعلومات التي يبثها لا يمكن تأكيدها من مصادر مستقلة. الى ذلك بدأت قوات النظام السوري تتقدم في أحد أحياء مدينة حمص وسط البلاد الذي يشهد اشتباكات عنيفة، في محاولة منها للسيطرة على كامل المدينة لا سيما الأحياء المحاصرة منذ أكثر من عام، وذلك وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال المرصد إن النظام سيطر على أجزاء واسعة من حي وادي السايح في حمص، ويتقدم بحذر في هذا الحي الذي يشهد اشتباكات عنيفة ويتعرض للقصف.

وذكر أن قوات النظام كانت موجودة في الحي خلال الفترة الماضية، لكنها لم تكن قادرة على التقدم بسبب وجود قناصة من المقاتلين المعارضين، مشيرا إلى أن الحي يفصل بين حيي الخالدية وحمص القديمة، وهما معقلان للمعارضة يحاصرهما النظام منذ أكثر من عام. واعتبر مدير المرصد رامي عبد الرحمن أن هذا التقدم يأتي ضمن محاولة للسيطرة على كامل مدينة حمص، مشيرا إلى أن سيطرة النظام على وادي السايح تسهل سيطرته على أحياء حمص القديمة والخالدية.

وقد أفادت شبكة سوريا مباشر بأن اشتباكات عنيفة دارت بين الجيش الحر وقوات النظام في حي الخالدية، في حين تواصل قصف الحي بالمدفعية الثقيلة. وقال ناشطون إن اشتباكات على نحو متقطع دارت في محيط حي الحميدية بمدينة حمص.

وكانت صحيفة «الوطن» المقربة من السلطات قد قالت امس إن الجيش النظامي سيطر بالفعل على حي وادي السايح، واضعة ذلك «في إطار عملياته لتخليص البلاد من المجموعات الإرهابية المسلحة وإعادة الأمن والاستقرار إليها».

ويأتي تقدم القوات النظامية في حمص بعد أقل من أسبوع من سيطرتها وحزب الله اللبناني على كامل منطقة القصير الإستراتيجية في ريف حمص، والتي شكلت لأكثر من عام معقلا أساسيا لمقاتلي المعارضة.

وعلى جبهة أخرى، قال ناشطون إن كتائب نور الدين زنكي المقاتلة في حلب قتلت عددا من جنود النظام ومقاتلي حزب الله جنوب معارة الأرتيق. وأفاد المركز الإعلامي السوري بأن الجيش الحر أوقع إصابات في صفوف جنود النظام وحزب الله جراء قصف معاقلهم في بلدتي نبّل والزهراء في ريف حلب براجمات الصواريخ.

وقد بث ناشطون صورا قالوا إنها لجثث مقاتلين تابعين لحزب الله ولواء أبي الفضل العباس، قتلوا أثناء محاولتهم اقتحام حي برزة في دمشق.

في هذه الأثناء، أعلن لواء الإسلام المقاتل في سوريا تمكن بعض عناصره من إسقاط طائرة استطلاع تابعة للنظام في الغوطة الشرقية بريف دمشق. وهذه هي المرة الأولى التي يتمكن مقاتلو المعارضة من إسقاط طائرة استطلاع منذ اندلاع الثورة. وفي درعا، قالت شبكة شام إن قصفا بالمدفعية الثقيلة شنته قوات النظام على مدن وبلدات كفر شمس وإنخل وجاسم وقرى وادي اليرموك، في حين تحدثت شبكة سوريا مباشر عن سيطرة الجيش الحر على حاجز القطاعة بمدينة جاسم بريف درعا.

كما قالت لجان التنسيق المحلية إن قوات النظام شنت قصفا مدفعيا على مركز مدينة دير الزور صباح الامس. جاء ذلك بينما قصف الجيش الحر أحد مقار قوات النظام في حي الرشدية بدير الزور مما أسفر عن سقوط قتلى في صفوف قوات النظام. وقال ناشطون إن «الحر» استهدف أيضا بمدافع الهاون حاجز جميان العسكري التابع لقوات النظام.

النمسا تبدأ انسحابها من الجولان.. و «المتحدة» تبحث عن البديل

جانب من انسحاب القوات النمساوية

عواصم - «وكالات»: تجري مفاوضات بين الأمم المتحدة وعدد من البلدان لبحث نشر قوة أممية جديدة في الجولان السوري المحتل لمراقبة فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، وذلك بعد أن عبرت مجموعة أولى من عشرين جنديا نمساويا تابعة للقوات الأممية معبر القنيطرة إلى الجانب الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من الجولان، حيث كانت النمسا أعلنت سحب قواتها من هناك.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول كبير بالحكومة الإسرائيلية -طلب عدم كشف هويته- قوله أمس الاول إن «غالبية الجنود النمساويين سيبقون بالمنطقة إلى أن تجد الأمم المتحدة بلدا يوافق على إرسال قوات تحل محل العسكريين النمساويين».

وأضاف أن «مفاوضات تجري بين الأمم المتحدة وعدد من البلدان، وأن العملية برمتها يفترض أن تتم خلال أربعة إلى ستة أسابيع حين يصبح من الممكن نشر القوة الجديدة ميدانيا».

ويتقاطع ما قاله المسؤول الإسرائيلي مع ما سبق أن صرح به وزير الدفاع النمساوي جيرالد كلوغ الذي قال إن سحب قوات بلاده سيستغرق «ما بين أسبوعين وأربعة أسابيع».

وعبر الجنود النمساويون الذين وصلوا في سيارات جيب ترافقهم آليات مدرعة عند الصباح نقاط التفتيش السورية ثم الإسرائيلية، بعدما قررت النمسا سحب عناصرها.

وقالت وزارة الدفاع النمساوية الثلاثاء إنه تم البدء في «سحب قوات حفظ السلام التابعة لها من مرتفعات الجولان لتنهي مهمتها المستمرة هناك منذ أربعة عقود نظرا لامتداد الحرب الأهلية الدائرة في سوريا إلى المنطقة».

والنمسا هي إحدى الدول الثلاث «إضافة إلى الفلبين والهند» التي تؤلف قوة فض الاشتباك بالجولان «حوالى ألف جندي» وقد شاركت بقوة قوامها 380 جنديا. وقبل أشهر سحبت كل من كندا واليابان وكرواتيا جنودها من هذه القوة.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع النمساوية أندرياس شتروبل لوكالة لرويترز في فيينا إن الدفعة الأولى التي تضم ما بين ستين وثمانين جنديا ستصل إلى فيينا خلال الساعات القليلة القادمة ». ويأتي قرار النمسا بعد اشتداد المعارك بين مقاتلي الجيش الحر والنظامي، مما دفع الجنود النمساويين إلى البحث عن مكان آمن. وكان جنديان نمساويان قد جرحا الأسبوع الماضي بعد أن سيطر مقاتلو المعارضة لفترة وجيزة على معبر القنيطرة قبل أن تصدهم قوات الجيش النظامي.

ودافع المستشار النمساوي فيرنر فايمان عن قرار الانسحاب من الجولان، قائلا إن بلاده «لا تقبل ولن تقبل القيام بمهمة عسكرية تتوسط أو تتدخل بين مقاتلي المعارضة والقوات الحكومية السورية».

وأضاف «اضطلعنا بتكليف مختلف كان مناسبا لدولة محايدة» نافيا أن تضر هذه الخطوة بالموقف الدولي للنمسا التي لها قوات حفظ سلام في مناطق ساخنة منها لبنان وكوسوفو والبوسنة.

وعرضت روسيا أن تحل محل النمسا بالجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967، لكن الأمم المتحدة رفضت العرض، لأن الاتفاق المبرم مع إسرائيل وسوريا يستبعد مشاركة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن.

يُذكر أن الأمم المتحدة أعلنت بالسابع من يونيو الحالي أنها تدرس إمكانية تعديل تفويض قوة فض الاشتباك من خلال زيادة عدد جنودها إلى السقف المسموح به وقدره 1250 عنصرا كعدد إجمالي. من جانبه طلب رئيس عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة من النمسا منحه مزيدا من الوقت لتحضير بديل لقواتها هناك. وقال ايرفيه لادسو لصحيفة داي برس النمساوية في مقابلة نشرت امس «على النمسا ان تقدم لنا عرضا أفضل. وبأمانة تامة نحن نحتاج الى مزيد من الوقت.»

وقال لادسو ان الامم المتحدة اتصلت بالمساهمين المحتملين لكنها ستحتاج الى بين ستة وثمانية اسابيع على الاقل لاحلال القوة النمساوية التي كانت في السابق اساس قوة الامم المتحدة.

وقال «البعثة مهمة وسنبذل قصارى جهدنا للابقاء عليها نشطة.» وأضاف لادسو انه لم تبلغه أي دولة أخرى من الدول المساهمة ومنها الهند والفلبين باعتزامها الانسحاب من قوة الامم المتحدة التي تعمل في الجولان منذ عام 1974.

لبنان: سقوط 9 صواريخ على «الهرمل» بالتزامن مع احتجاجات.. مسلحة

بيروت - «وكالات»: أكد الجيش اللبناني سقوط ثلاثة جرحى على الأقل في منطقة «الهرمل» بشمال لبنان، نتيجة سقوط تسعة صواريخ تم إطلاقها من الأراضي السورية، على المنطقة الواقعة في شمال شرقي لبنان، في الوقت الذي تشهد فيه نفس المنطقة تجمعات لعناصر مسلحة احتجاجاً على مقتل أحد الأشخاص في هجوم مسلح. وذكرت قيادة الجيش في بيان أوردته الوكالة الوطنية للإعلام أن القصف الصاروخي تسبب أيضا في «حصول أضرار مادية بالممتلكات، واندلاع حرائق في الحقول الزراعية»، وأشارت إلى أن وحدات الجيش المتواجدة في المنطقة قامت بالكشف عن أماكن سقوط الصواريخ، لتحديد نوعها، ومصادر إطلاقها. إلى ذلك، أفادت الوكالة الرسمية بأن عدداً من المسلحين تجمعوا في ساحة «عرسال» بالهرمل، في وقت مبكر من صباح الأمس، احتجاجاً على مقتل شخص يُدعى علي الحجيري، يبلغ من العمر 52 عاما، حيث ألقى شقيق القتيل، الشيخ مصطفى الحجيري، كلمة دعا فيها الحضور إلى «الجهاد والأخذ بالثأر.»

وفيما لم تكشف «وطنية» مزيدا من التفاصيل حول ملابسات الحادث، فقد أفادت تقارير إعلامية محلية بأن الحجيري كان يقود سيارته على طريق «زغرين - الهرمل»، عندما تعرض لهجوم من قبل مسلحين قرب إحدى تكنات الجيش، وأشارت إلى أن القوى الأمنية ضربت طوقا حول المكان، وفتحت تحقيقا في الحادث.

وفي بيروت، أكد بيان آخر للجيش أن «إشكالا فرديا» في منطقة «زاروب الطمليس»، في «محلة طريق جديدة»، إحدى أكبر المناطق السُنية بالعاصمة اللبنانية، تطور إلى إطلاق نار بالأسلحة الحربية الخفيفة، بين مناصرين لـ«تيار المستقبل»، وجمعية «التقوى»، مما أسفر عن سقوط ثلاثة جرحى، بحسب تقديرات أولية.

وأشار البيان إلى أن وحدات الجيش تمكنت من استعادة الهدوء في المنطقة، كما قامت بدهم عدد من المنازل التابعة لمطلقي النار، الذين فروا إلى جهات مجهولة.